كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي PRFU :فرقة البحث التكويني والقومي الجزائري

الملتقى الوطني

الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

محور المداخلة: المحور الأول: التهديدات الأمنية الجديدة وإشكالية تأمين الحدود

عنوان المداخلة:

ظاهرة الجوار السيئ و اثارها على الامن القومي الجزائري: الفرص والإكراهات

الدكتور بلال العيساني
جامعة جيجل
bilal.laissani@univ-jijel.dz

الدكتور مولود صويلح
جامعة جيجل
mouloud.souilah@univ-jijel.dz

الجوار السيّء: التأصيل النظري

في مقال بعنوان "المتمردون عبر وطنيون: الدول المجاورة كملاذ للجماعات المتمردة"، يحاول الباحثIdeanSalehyanالإجابة على السؤال:إلى أي مدى تؤثر العوامل الدولية على عمليات الصراع الداخلي؟ كيف تؤثر الظروف الخارجية على القدرات القمعية للدولة، وفرص جماعات المعارضة للتعبئة وإطلاق التمرد وإدامته؟. كإجابة على هذا التساؤل يعتبر هذا الباحث أنه بسبب أن قوة الدولة محدودة بالحدود الدولية، فغالبًا ما تنتظم الجماعات المتمردة عبر الحدود الوطنية من أجل التهرب من القمع. من الومتوقع أن تزيد القواعد الخارجية ومجتمعات اللاجئين وخصائص الدول المجاورة من احتمال اندلاع الحرب الأهلية واستمرارها. والأهم من ذلك، أن التعبئة الخارجية

يصعب على الدول مراقبتها والتحقق منها ، وهو عامل يؤدي إلى تفاقم مشاكل المساومة، ويزيد من احتمال نشوب نزاع مسلح. و قد قام باختبار هذه الادعاءات من خلال تحليل كمي للنزاعات الأهلية من 1951 إلى 1999. وتشير النتائج إلى أن الجيران الضعفاء والجيران المتنافسين واللاجئين في الشتات يساهمون في التمرد وأن الصراعات تستمر لفترة أطول عندما يتمكن المتمردون من الوصول إلى قواعد خارجية[1].

في مقال بعنوان "الجيران السيئون: الدول الفاشلة وعواقبها"، يعتبر الباحثان Zaryab Iqbal, Harvey Starrأن فشل الدولة يعكس انهيار دولة ذات سيادة ، ويفترض أنه يزعزع استقرار منطقة بأكملها. و قاما بتقييم الآثار السلبية لانهيار الدولة ، مع التركيز بشكل خاص على الانتشار المكاني لهذه العواقب. كما جادلا هذان الباحثان بأن عدم الاستقرار والاضطرابات والحرب الأهلية التي تزيد من خطر انهيار الدولة لا تقتصر على الدولة الفاشلة / المنهارة ؛ بل من المحتمل أيضًا أن تشهد الدول المجاورة – أو الواقعة على مسافة قريبة من – الدولة الفاشلة لاحقًا مستويات أعلى من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات والحرب الأهلية والصراع بين الدول. و قاما أيضًا بتقييم احتمالية انتشار فشل الدولة نفسه في الدول الأخرى. على وجه التحديد ، اختبرا الافتراض القائل بأن فشل الدولة يسبب الاضطرابات السياسية في الدول المجاورة إلى حد أكبر مما هو عليه في البلدان البعيدة عنها. و في الأخير استنتجا أن فشل الدولة / انهيارها بحد ذاته ليس معديًا ، لكن بعض عواقبه الأكثر سلبية تنتشر بالفعل إلى دول أخرى[2].

في مقال بعنوان "عندما تُنتج الأسوار الجيّدة جيران سيئين. الحدود الثابتة ، ضعف الدولة ، والصراع الدولي"، يحاول الباحث BoazAtziliشرح كيف يمكن للأسوار الجيّدة (الحدود الثابتة) أن تجعل الجيران سيّئين. إذ يعتبر أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اكتسب معيار الحدود الثابتة – الحظر المفروض على الغزو الأجنبي وضم أراضي الوطن – انتشارًا في السياسة العالمية. على الرغم من أن القاعدة تسعى إلى جعل العالم مكانًا أكثر سلامًا ، إلا أنها قد تجعله أكثر عرضة للنزاع بدلاً من ذلك. بين الدول الضعيفة اجتماعيًا سياسيًا – الدول التي تفتقر إلى مؤسسات حكومية شرعية وفعالة – يمكن أن تؤدي الحدود الثابتة في الواقع إلى زيادة عدم الاستقرار والصراع. يمكن أن يؤدي الالتزام بمعيار الحدود الثابتة إلى إدامة وتفاقم الضعف في الدول الضعيفة بالفعل، أو التي حصلت للتو على الاستقلال. وهي تفعل ذلك من خلال حرمان الدول مما كان يشكّل تقليديا الحافز الأقوى لزيادة جهود بناء الدولة: الضغوط الترابية (الإقليمية). من خلال تهيئة الظروف المساعدة لنتائج الحروب الأهلية، وتوفير الفرص للافتراس الأجنبي ، أصبحت الدول الضعيفة اجتماعيًا وسياسيًا في عالم الحدود الثابتة مصدرًا رئيسيًا للصراع بين الدول في كثير من العالم النامي. تكشف الدراسة التي قام بها هذا الباحث في قضية واحدة ، الحرب في الكونغو ، معقولية وقوة هذه الحجة[3].

في مقال بعنوان "**عدوى أم ارتباك. لماذا تتجمع النزاعات في فضاء جغرافي؟**" يعتبر الباحثان HalvardBuhaug, Kristian SkredeGleditsch أن الحروب الأهلية تتجمع في المكان والزمان على حد سواء. و في هذه مقالتهما قاما بتطوير وتقييم التفسيرات البديلة تجريبيًا للنزاعات المتجمعة و التي يتم رصدها. حيث قاما بدراسة و اختبار ما إذا كان النمط المكاني للنزاع الداخلي ينبع ببساطة من توزيع مماثل لسمات الدولة ذات الصلة، أو ما إذا كانت النزاعات تشكل بالفعل تهديدًا للدول القريبة الأخرى. أشارت النتائج التي توصلا إليها بقوة إلى أن هناك تأثيرًا حقيقيًا للنزاع المسلّح المُجاور ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تُفسّره خصائص كل دولة على حدة. بعد ذلك اختبرا ما إذا كان خطر العدوى يعتمد على درجة التعرض للصراعات القريبة. على عكس التوقعات الشائعة ، لا يبدو أن هذا هو الحال. بدلاً من ذلك ، نجد أن الصراع يكون أكثر احتمالًا عندما تكون هناك روابط عرقية مع مجموعات في نزاع مجاور وأن العدوى هي في الأساس سمة من سمات الصراعات الانفصالية. وهذا يشير إلى أن الروابط العرقية عبر الوطنية تشكل آلية مركزية لعدوى الصراع.[4]

في مقال بعنوان "**الاستقطاب والصراع العرقي في إطار استراتيجي موسع**" حاولت الباحثة Erika Forsberg اختبار العلاقة بين الصراع العرقي في دولة ما و انتشاره في دول الجوار. في هذه الدراسة

قامت بالتركيز على الارتباط بين الاستقطاب العرقي والصراع في بيئة استراتيجية موسعة ، وتضم كل دولة تعاني من صراع عرقي والدول المجاورة لها ، وتنطوي على عمليات عدوى. يتم تقديم حجّتين هما:

- **الحجة الأولى:** عندما تواجه الدولة صراعًا عرقيًا ، فإن الدول المجاورة المستقطبة إثنيًا من المرجح أن تشهد أيضًا صراعات عرقية.
- **الحجة الثانية:** عندما يكون لمجموعة متورطة في نزاع عرقي صلة قرابة بمجموعة في دولة مجاورة، فمن المرجح بشكل متزايد أن تلهم المجموعة الأخيرة لتحدي الحكومة وينتهي بها الأمر في صراع عرقي. يجب أن يكون هذا مرجحًا بشكل خاص إذا كانت المجموعة مقيمة في دولة تتميز بالاستقطاب العرقي.

لتقييم هذه الادّعاءات ، استخدمت الباحثة في هذه المقالة مجموعة بيانات عالمية تغطي الفترة من 1989 إلى 2004. جاء تحليلها التجريبي داعما للادعاء الأول ؛ إذ ترتبط الدول المستقطبة بالفعل بزيادة احتمالية حدوث عمليات عدوى. تُظهر النتائج أيضا أن روابط القرابة تجعل العدوى أكثر احتمالا ؛ ومع ذلك ، فإن هذا التأثير غير مشروط بمستوى الاستقطاب العرقي. النتائج قوية لسلسلة من المواصفات البديلة. في الختام ، تشير هذه النتائج إلى أهمية دمج إطار استراتيجي موسع في التحليل عند دراسة الارتباط بين الاستقطاب العرقي والصراع الأهلي.[5]

في مقالة بعنوان "**الأبعاد عبر الوطنية للحرب الأهلية**"، حاول Gleditsch .K.S مناقشة مختلف الأبعاد العابرة للقومية الخاصة بالحرب الأهلية. يرى بأن الأبحاث الحالية ربطت الحرب الأهلية في المقام الأول بالعوامل أو العمليات الخاصة بكل بلد، والتي تحدث داخل الدول التي تعاني من الصراع بشكل فردي. ومع ذلك ، فإن العديد من الحروب الأهلية المعاصرة تظهر طابعًا عابرًا للحدود الوطنية ، حيث يتمدّد الممثلون والموارد والأحداث عبر الحدود الوطنية. هذا الباحث تحدى في هذه المقالة نهج "النظام المُغلق" في دراسة الحرب الأهلية ، حيث يتم التعامل مع الدول الفردية ككيانات مستقلة ، وافترض أن العوامل عبر الوطنية والروابط بين الدول يمكن أن تمارس تأثيرات قوية على مخاطر الصراع الأهلي العنيف. أظهرت الأبحاث السابقة أن النزاعات في السياق الإقليمي للدولة يمكن أن تزيد من خطر الصراع ، لكن البحث لم يميز بين أنواع مختلفة من الروابط عبر الوطنية التي قد تكمن وراء العدوى الجغرافية ، وفشل في النظر في التأثيرات المحتملة للسمات المحلية. يحاول من خلال المقال تطوير و إقامة سلسلة من الفرضيات حول كيفية تأثير العوامل عبر الوطنية على مخاطر الصراع وآفاق الحفاظ على السلام في نموذج ذاتي مشروط ، بما في ذلك العوامل الخاصة بكل بلد، والتي غالبًا ما ترتبط بالحروب الأهلية. أشارت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الروابط العابرة للحدود بين الدول والعوامل الإقليمية تؤثر بقوة على مخاطر الصراع الأهلي. وهذا بدوره يعني أن خطر الحرب الأهلية لا يتم تحديده فقط من خلال الخصائص الداخلية أو المحلية للبلد ، ولكنه يختلف اختلافًا جوهريًا ، اعتمادًا على روابط الدولة بالدول الأخرى[6].

في مقال بعنوان "**القساوة: نعمة الجغرافيا السيئة في إفريقيا**" حاول كل من Nathan Nunn, Diego Puga إظهار أن

الجغرافيا، منخلالتأثيرهاعلىالتاريخ،يمكنأنيكونلهاتأثيراتمهمةعلىالتنميةالاقتصاديةاليوم.

يركزالتحليلعلىالتفاعلالتاريخيبينالقسوةوتجارةالرقيقفيإفريقيا.

علىالرغممنأنالتضاريسالوعرةتعيقالتجارةومعظمالأنشطةالإنتاجية،ممايؤثرسلبًاعلىالدخلعلىمستوىالعالم،فإنالتضاريسالوعرةداخلإفريقياتوفرالحمايةلأولئكالذينتمتدادهمتهمأثناءتجارةالرقيق.

نظرًالأنتجارةالرقيقأعاقتالتنميةالاقتصاديةاللاحقة،كانللقسوةداخلإفريقياأيضًاتأثيرإيجابيغيرمباشرتاريخيعلىالدخل. منخلالدراسةجميعالبلدانفيجميعأنحاءالعالم،قام

الباحثانبتقديرالتأثيرالتفاضليللقساوةعلىالدخللأفريقيا. أظهر

الباحثانأنالتأثيرالتفاضليللقساوةظلدلالةإحصائيةوذاتمغزىاقتصاديًا،فهوموجودفيإفريقيافقط،ولايمكنتفسير هبعواملأخرىمثلالبيئةالجغرافيةالفريدةلأفريقيا،ويتمتفسيرهبالكاملمنخلالتاريختجارةالرقيق.[7]

<u>بعض الاقتباسات التي يمكن توظيفها في التحليل</u>

دفع هذا الانشغال بالأمم المتحدة إلى تأسيس مجموعة عمل حول إدارة الحدود في سياق الحرب على الإرهاب... تعود منابع هذه الاضطرابات بشكل خاص إلى الجوار، لذلك فعدم الاستقرار على الحدود يُساءل المنطق الدولاتي–المتمركز La Logique Stato-centrée الذي تقوم عليه إستراتيجية الجزائر و دورها في المنطقة... لكن في غياب طرف مُحاور دولاتي، و بشكل خاص في ليبيا، فمن الصعب وضع أي مسار تعاوني موضع التنفيذ. وعندما يكون هذا المُحاور موجودا، مثلما هو عليه الحال في مالي، فإنه لا يتحكّم بالضرورة في جغرافيته. هنا تكمن كل المعضلة بالنسبة للحكومة الجزائرية التي تتبنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تمتنع عن أي تدخل في أراضي الدول المجاورة لها. هذا حتّى عندما تعرف دول الجوار هذه اضطرابات هامة و تتحوّل إلى مصادر تهديد للأمن القومي الجزائري... بالنظر إلى المبادئ المُؤسِّسة لسياستها، تتبنى الجزائر إستراتيجيةقائمة أساسا على الاعتماد على أدواتها الخاصة بها. هذا ما يجعل منها أحد الدول الأكثر انخراطا في الأمن الإقليمي في ظل بيئة تعرف نشاطا إرهابيا قويا. فبالرغم من أنها غير منخرطة في النزاعين الليبي و المالي، إلا أن مجهود الحرب الذي تقوم به الجزائر حماية لحدودها، و معها جوارها المنكشف، يجعل منها أحد الدول الأكثر انخراطا من منظور الوسائل المُعبّئة. مجهود الحرب هذا يفسّر إلى حد ما تسلّحها المستمر خلال السنوات الأخيرة. (لاحظ الزيادة المستمرة في ميزانية الدفاع)... كانت الاضطرابات في دول الجوار المباشر سببا مباشرا في تحديد ملامح الاستراتيجية الجزائرية لأمننة الحدود[8].

ما هي الدولة الهشّة؟

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المنطقة أو الدولة الهشّة لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع. كما أن المناطق أو الدول الهشّة تعتبر أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية[9]. وتشير الهشاشة إلى طيف واسع من الحالات: دول تعاني من أزمات، ودول في حروب، وسياق إعادة الإعمار، والأزمات الإنسانية والطبيعية وحالات الفقر المدقع.

هذا وتساعد مؤشرات الضعف والهشاشة على تعريف الدول التي تعتبر هشّة.

1. **<u>المؤشرات السياسية</u>** وهي تشمل نزع شرعية الدولة، والتدهور التدريجي للخدمات العامة، وانتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان، والأجهزة الأمنية التي أصبحت "دولة ضمن دولة"، وصعود النخب المتحزّبة وتدخّل دول أخرى أو عوامل خارجية.

2. **<u>مؤشرات اجتماعية</u>** وهي تشمل الضغوط الديموغرافية، والنزوح الجماعي للاجئين، والنازحين داخلياً، وإرث الظلم الجماعي الساعي إلى الثأر، والهروب البشري المزمن والمستدام، والرفاه ونوعية الحياة.

3. **المؤشرات الاقتصادية** والتي تشمل التنمية الاقتصادية المتفاوتة والتي تؤثر على شرائح من الشعب.

4. **المؤشرات البيئية** والتي تعكس خطر الكوارث الناجمة عن قوى أو ظواهر طبيعية و/أو التفاعل بين البعد البيئي والأنشطة البشرية.

وقد قام البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية بإعداد قائمة منسّقة للدول الهشّة ويتم تحديثها كل عام. وتعود القائمة المذكورة هنا إلى عام 2015. وتغطّي القائمة 33 دولة من بينها 17 دولة أفريقية. إلا أنه ومنذ عام 2015 وفيما يتصل بالتحضير لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة 16)، تم تحديد مقاربة جديدة للهشاشة [10]. وهي تنطبق على جميع الدول وتعتمد على خمسة أبعاد: أ- العنف، ب- العدالة، ج- مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ د- الإدماج الاقتصادي والاستقرار؛ ه- القدرة على التكيّف مع الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والكوارث. ويتم بعد ذلك تقديم قائمة بالدول الخمسين الأكثر ضعفاً.[11]

تُولِّد الدول الهشة في إفريقيا بيئات سياسية وأمنية تُكثِّف التأثير المُضاعِف للمتطرفين الإسلاميين في نضالهم المستمر من أجل النفوذ ضد المعتدلين. لذلك لا يمكن أن تنجح الحرب ضد التطرف في إفريقيا إلا بالتنسيق مع دول أقوى وأكثر شرعية.

على الرغم من أن العمليات الأمنية الدقيقة للدولة يمكن أن تُحيِّد المرتدين السابقين على المدى القصير ، إلا أنها على المدى الطويل ليست استراتيجية كافية ما لم يتم دمجها مع اندماج نشط للمعتدلين في العملية السياسية.

في الدول الهشة ، يجب أن يكون استمرار الدعم الذي يقدّمه التيار الإسلامي المعتدل للحكومة هدفًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار[12].

في دراسة بعنوان "**الحواف الهشّة للمغرب الكبير**" يعتبر أنور بوخرص الأستاذ في جامعة ميريلاند أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات الأطراف أوالهامش لكل بلد مغاربي هو مصدر مستمر لعدم الاستقرار في المنطقة... كما يجب على قوات الأمن التمييز بين التهديدات التي يشكلها النشطاء والمظالم التي يعبر عنها المواطنون العاديون. تجازف الاستجابة القمعية بأن يكون لها تأثير معاكس مما كان متوقعا ، مما يزيد من انعدام الثقة في الحكومات المركزية مع تأجيج النشاط النضالي...كما أنه يعتبر التكامل الاقتصادي للمجتمعات المحيطية أو الهامشية من الأولويات. يجب أن يحدث هذا التكامل على المستوى المحلي. خلاف ذلك ، فإن تصور الفساد والاستغلال سيعزز المظالم المُتَصوَرَة.... هذا الانفصال المتزايد بين الدولة ومحيطها أمر خطير، مما يهدد بتخليد النهج الأمنية المتشددة والتي غالبا ما تؤدي آثارها إلى مزيد من التوتر الاجتماعي

والعنف السياسي... التغلب على هذا النقص في الثقة بين الخدمات الأمنية والمجتمعات المحلي أمر بالغ الأهمية لتحسين فعالية توفير الأمن... ثم يخلص إلى تقديم بعض أولويات العمل و هي:[13]

– **معالجة المظالم والتوترات العميقة المنتشرة بين المجتمعات المحيطية والمجموعات المحرومة**

– **مقاومةتكرارالمزيجالقديممنالقمعوالإستيلاء لاحتواء التحركات الشعبية:** من تطاوين في جنوب تونس إلى ورقلة في جنوب الجزائر ومدينة الحسيمة في ريف المغرب أظهر هذا النهج حدوده في إخضاع المدن والبلدات في حالة من الاضطراب .وقد تساهم تدابير الطوارئ والوعود المتعلقة بمشاريع البنية التحتية في تهدئة التحركات الاجتماعية، ولكن آثارها تتلاشى بسرعة إذا لم تستجب بشكل حقيقي لمطالب الشعوب بالفرص الاقتصادية والحوكمة الأخلاقية.

– **تحسين مهارات المشاركة المجتمعية للشرطة والدرك وقوات الأمن الأخرى لتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع** .إن الوصمة المستمرة للمجتمعات الحدودية التخومية كمخربين و خارجين عن القانون والصدمة المرتبطة بالشرطة كعدوانية واقتحاميه تثير في الشباب مشاعر الذل والمرارة تجاه سلطة الدولة. إن التغلب على هذا العجز في الثقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية لتحسين فعالية توفير الأمن. إن اعتماد قواعد ولوائح جديدة لإضفاء الطابع المهني على تدريب الشرطة وتوظيفها وترقيتها لتقدم التحسس الثقافي تجاه هذه المجتمعات أمر بالغ الأهمية.

– **الاعتراف بالنوعية التاريخية والخصوصية الجغرافية للمناطق الحدودية** .في جميع البلدان المغاربية، عانت المناطق الحدودية لعقود من إهمال الدولة .تم التلاعب بالروايات التاريخية لتصوير بعض المناطق النائية كمناطق قديمة مليئة بالمنشقين والخارجين عن القانون. تحرف الكتب المدرسية الأحداث الصادمة وتقلل من أهمية أدوار هذه المناطق في تاريخ بلادها. لتضميد الجراح الماضية يجب على الحكومات تطوير مبادرة للتحقق من صحة مساهمات هذه المجتمعات في كتب التاريخ والقوانين والنصب التذكارية والمعارض. إذا كان هذا مصحوبا بأنشطة إنمائية تلبي الاحتياجات الإقليمية – وفي حالة تونس والجزائر، التحسين في إدارة الموارد الطبيعية واستثمار جزء لا بأس به من أرباح الموارد المحلية في المشاريع المحلية – يمكن لهذه المبادرات أن تساعد على التخفيف من مشاعر الغضب والاستياء بين المجتمعات المحيطية. يمكنهم أيضا المساعدة في مكافحة تجنيد المتطرفين.

– **تجنب الإفراط في ضبط المجال الديني ونشر المجالس الدينية كوسيلة لمكافحة التطرف** .إن إصلاح إدارة الدين وإصلاح التعليم الديني لكي يتطابق مع التعاليم المتسامحة والشاملة لإسلام شمال إفريقيا هو هدف ذو قيمة لمكافحة الخطر الزاحف للإيديولوجيات الحصرية. لكن الخطر في هذا النهج هو أن سياسة الحكومة تصبح سياسة رعاية المعتقدات والممارسات الدينية. إن

الدعاية الحكومية الداعمة للصوفية (التصوف الإسلامي) المعترف بها من قبل الدولة والسلطات الدينية التي تتعهد بالولاء لحكام الولايات تكبح تطور رجال دين أكفاء ومؤسسات دينية ذات مصداقية قادرة على هدم التفسيرات العنيفة للإسلام .والأسوأ من ذلك، هو أنها تلوث المؤسسة الدينية لعلاقتها بالسلطات الحكومية غير الموثوقة. جزء من إغواء الإيديولوجيات المتشددة والجماعات المتطرفة العنيفة يكمن في خطابهم المناهض للنظامية وقدرتهم على الاستفادة من الغضب ضد المؤسسة. وقد تجلى ذلك بوضوح في حالة تونس عندما أصبح الإنخراط في جماعة أنصار الشريعة بمثابة الانضمام إلى حركة ثورية تهدف إلى تمزيق نظام الأجيال والمؤسسة.

– **تعزيز التعاون الإقليمي** .نظرا للتنافس المستمر منذ عقود بين المغرب والجزائر فمن المحتمل أن يتطلب تقوية التعاون الإقليمي السعي إلى تحقيق أهداف إضافية. وتشمل هذه المسائل التركيز على مسائل أمنية محددة مثل تبادل المعلومات الاستخبارية عن المخدرات والأسلحة ومهربي البشر وكذلك المقاتلين المغاربيين في سوريا وليبيا. يعكس التعاون الأمني بين الحدود التونسية الجزائرية هذا النوع من النهج التعاوني الحذر[14].

بالموازاة مع ذلك، فإن البلدان المغاربية ليست دول أصلية للمهاجرين فحسب ، بل هي أيضًا دول عبور ووجهة للمهاجرين... في الوقت نفسه ، كدول هجرة وعبور للمهاجرين واللاجئين من إفريقيا وآسيا وأوروبا ، تواجه دول المغرب العربي اليوم قضايا الاندماج والتنوع الثقافي المشابهة لتلك التي نعرفها في أوروبا... ترتبط كل هذه التطورات والديناميكيات ارتباطًا وثيقًا بسياسات الهجرة في البلدان الأوروبية والمغاربية. ومع ذلك ، فإن المناقشات الحالية التي يتم فيها تحويل الهجرة إلى "مشكلة" يتعين "حلها" لا تسهم في فهم أفضل لظاهرة الهجرة. على العكس من ذلك ، من أجل تطوير سياسات عامة معقولة ، من الضروري تصور الهجرة كعنصر هيكلي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدان المنشأ والمقصد[15].

الهوامش

---

[1]حول هذه الدراسة أنظر:

IdeanSalehyan, «Transnational Rebels: Neighboring States as Sanctuary for Rebel Groups », World Politics , Volume 59 , Issue 2 , January2007 , pp. 217 – 242. DOI:https://doi.org/10.1353/wp.2007.0024, consulté le 18/05/2021.

[2]حول هذا التفسير، أنظر:

Zaryab Iqbal, Harvey Starr, « Bad Neighbors: Failed States and TheirConsequences», *Conflict Management and Peace Science*, 2008Volume: 25, issue: 4, pp. 315-331, DOI:https://doi.org/10.1080/07388940802397400, consulté le 18/05/2021

[3]BoazAtzili, « When Good FencesMake Bad Neighbors: FixedBorders, State Weakness, and International Conflict », *International Security*, 2007; 31 (3), pp. 139–173. doi: https://doi.org/10.1162/isec.2007.31.3.139, consulté le 18/05/2021.

[4]HalvardBuhaug, Kristian SkredeGleditsch, « Contagion or Confusion? WhyConflicts Cluster in Space », *International StudiesQuarterly*, Volume 52, Issue 2, June 2008, pp. 215–233, https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2008.00499.x, consulté le 18/05/2021.

[5]Erika Forsberg, « Polarization and EthnicConflict in a WidenedStrategic Setting », *Journal of PeaceResearch*,45(2), 2008, pp. 283-300, doi:10.1177/0022343307087185, consulté l 18/05/2021.

[6] Kristian SkredeGleditsch, « Transnational Dimensions of Civil War »,*Journal of PeaceResearch*, 44(3), 2007 pp. 293-309. doi:10.1177/0022343307076637, consulté le 18/05/2021.

[7] Nathan Nunn, Diego Puga, « Ruggedness: The Blessing of Bad Geography in Africa », *The Review of Economics and Statistics*, 94 (1), 2012, pp. 20–36. doi: https://doi.org/10.1162/REST_a_00161, consulté le 18/05/2021.

[8]AbdennourBenantar, « Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne », *L'Année du Maghreb,* 14-2016, https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712?lang=fr, consulté le 17/05/2021.

[9]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: حشد الإيرادات المحلية في الدول الهشّة. تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كل عام منذ سنة 2005 بنشر تقرير حول الدول الهشة .الرجاء الاطلاع على تقرير: "الدول الهشّة 2015: تحقيق طموحات ما بعد 2015."

[10]المرجع نفسه

[11]المرجع نفسه

[12] Zachary Devlin-Foltz, « Les Etats fragiles de l'Afrique: vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du terrorisme », *Bulletin De La Sécurité Africaine*, Centre D'études Stratégiques De L'Afrique, n°6, aout 2010, https://africacenter.org/wp-content/uploads/2016/06/ASB06FR-Les-Etats-fragiles-de-l%E2%80%99Afrique-vecteurs-de-l%E2%80%99extr%C3%A9misme-exportateurs-du-terrorisme.pdf, consulté le 18/05/2021.

[13]Anouar Boukhars, « Les rebords fragiles du Maghreb », *Bulletin De La Sécurité Africaine*, Centre d'Etudes Stratégiques De L'Afrique,N° 34, 4 avril 2018, https://africacenter.org/fr/publication/les-rebords-fragiles-du-maghreb/, consulté le 18/05/2021

[14]المرجع نفسه.

[15]Katharina Natter, « Schémas migratoires en Algérie, au Maroc et en Tunisie », Etude : Au-delà du pays d'origine, Friedrich Ebert Stiftung, aout 2016, http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/13187.pdf, consulté le 18/05/2021.